NCB الأهلي

البنـك الأهــلي التجـاري

التقـرير السنـوي ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتـــويات

٢ المؤشرات الماليـة
٤ المعالم البارزة لعمليات عام ٢٠٠٧
٦ بيان رئيس مجلس الإدارة
٨ أعضـاء مجلس الإدارة
١٠ رؤيتنا وقيمنا الجوهرية
١٢ تقرير الرئيس التنفيذي
١٧ الإدارة التنفيذية
١٨ إستعراض للنشاط الإقتصادي السعودي

خـادم الحـرمين الشـريفين
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعـود

صـاحب السمـو الملكي
الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعـود
ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع والطيران، والمفتش العـام

ودائـع العمــلاء
مليون ريال سعودي

إجمـالي الأصول
مليون ريال سعودي

حقـوق المسـاهمين *
مليون ريال سعودي

صـافي الدخـل *
مليون ريال سعودي

ربـح السهم *
ريال سعودي

متوسط عـائد السهم *
بالنسبة المئوية

* لا تشمـل الفـوائد أو حصص الأقلية

واصل البنك الأهلي التجاري بناء قاعدته المالية عام ٢٠٠٧. ففي شهر مارس وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأسمال البنك من ٩,٠٠٠ مليون ريال سعودي إلى ١٥,٠٠٠ مليون ريال سعودي.

٣,٣

نسبة متوسط عائد الأصول
بالمائة

١٤,٢

نسبة حقوق المساهمين للأصول
بالمائة

نسبة كفاية رأس المال إرتفع كل من نسبة كفاية رأس المال الأساسي (المستوى ١) لتصل إلى ٢٤٪ والملحق (المستوى ١ و ٢) لتصل إلى ٢٥,١٪.
التصنيف في عام ٢٠٠٧م، تم رفع تقييم البنك الأهلي من ستاندرد آند بورز إلى +A فيما أكدت فيتش تقييمها على مستوى A.

الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد

أتت جهود تحسين الخدمات المتواصلة ثمارها حيث سجلت أبحاث مستقلة حدوث ارتفاعات ملحوظة في مستويات رضا العملاء، ويُعزى هذا إلى التقدم الذي تحقق عام ٢٠٠٧ في الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة.

تمويل الأفراد

تعتبر سهولة الحصول على خدمات التمويل وتوفرها وسرعة إنجازها عوامل جوهرية لنجاحنا في تلبية حاجات عملائنا عبر مجموعة شاملة من المنتجات، كما أن زيادة عدد مرافق نقاط الشراء والمراكز المخصصة للتمويل والمزايا المطورة لبطاقات الائتمان أسهمت في تحقيق النمو خلال هذا العام.

الخدمات المصرفية التجارية

يواصل البنك الأهلي التجاري مسيرته الناجحة في تلبية المتطلبات المالية لعالم الأعمال بدءاً من المؤسسات الكبيرة إلى المشاريع الصغيرة، إضافة إلى اشتراكه في معظم عمليات الإكتتاب العام الأولية لأسهم الشركات الجديدة في المملكة عام ٢٠٠٧.

أسواق رأس المال

إن الاطلاق الناجح لشركة الأهلي المالية التابعة للبنك كمؤسسة تجارية مستقلة، وكذلك الشراكة التي نعتزم إبرامها مع جولدمان ساكس إنترناشيونال، عزز من مكانتنا الريادية في هذا القطاع، وأحدث تطورات هامة في بناء مهاراتنا وقدراتنا الإنتاجية.

عوامل الدعم الاستراتيجية

يعد الاستثمار المستمر في تطوير الكوادر البشرية والكفاءة التشغيلية مبدأ جوهرياً ونهجاً لا حياد عنه للبنك الأهلي التجاري، وقد تمكنا خلال عام ٢٠٠٧ من تحقيق تقدم في سعينا للتفوق في كافة جوانب الأداء، بما في ذلك برامج التدريب للتنفيذيين وإدارة المخاطر والجودة وتقنية المعلومات.

أجرى البنك الأهلي التجاري مفاوضات ناجحة لشراء ٦٠٪ من بنك Türkiye Finans Katilim Bankasi والتي أتاحت للبنك الأهلي التجاري التحكم بواحد من أكبر مصارف التمويل "بالمشاركة" في تركيا.

إن البنك الأهلي التجاري كان أداؤه جيداً نسبياً، حيث بلغ صافي دخله هذا العام ٦,٠١٦ مليون ريال سعودي، أما ربح السهم فكان ٤,٠١ ريال سعودي بينما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين ٢٢,٥ بالمائة.

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، يشرفني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للعام ٢٠٠٧ والذي شهد تحولاً كبيراً في سعينا نحو تحقيق طموحاتنا لأن نكون مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً. وبتأسيسنا لشركة الأهلي المالية وتوصلنا لاتفاقية شراكة استراتيجية مع جولدمان ساكس إنترناشيونال، أصبحنا أول بنك سعودي يمتلك شركة مستقلة مرخصة من هيئة السوق المالية. وسيراً على نفس النهج، استطاعت شركة الأهلي للتكافل أن تدرج أسهمها في سوق الأسهم السعودية بعد إكمالها بنجاح للطرح الأولي للاكتتاب العام لأسهمها الجديدة، مع احتفاظ البنك الأهلي التجاري بحصه في الشركة بنسبة ٣٠ بالمائة. كما أجرى البنك الأهلي التجاري مفاوضات ناجحة لشراء ٦٠ بالمائة من بنك Türkiye Finans Katilim Bankasi أكبر بنوك التمويل بالمشاركة في تركيا، وذلك انسجاماً مع استراتيجيتنا في الدخول الانتقائي إلى أسواق جديدة في المنطقة.

أعلن قطاع المصارف السعودي عن انخفاض بنسبة ١٤ بالمائة في الدخل عام ٢٠٠٧، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في إيرادات الوساطة من تداولات الأسهم. بيد أن البنك الأهلي التجاري كان أداؤه جيداً نسبياً، حيث بلغ صافي دخله هذا العام ٦,٠١٦ مليون ريال سعودي، وهو ما يقل بنسبة ٤,١ بالمائة عن عام ٢٠٠٦. أما ربح السهم فكان ٤,٠١ ريال سعودي بينما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين ٢٢,٥ بالمائة. (جميع الأرقام لا تتضمن حصص الأقلية).

وأقترح مجلس الإدارة دفع أرباح أسهم نهائية بواقع ١,٣٥٠ مليون ريال سعودي، وإضافة إلى حصة الأرباح الفصلية بقيمة ١,٠٥٠ مليون ريال سعودي، تعادل هذه الأرباح ١,٦ ريالاً للسهم الواحد هذا العام.

وواصل البنك الأهلي التجاري بناء قاعدته المالية عام ٢٠٠٧. ففي شهر مارس وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأسمال البنك من ٩,٠٠٠ مليون ريال سعودي إلى ١٥,٠٠٠ مليون ريال سعودي من خلال تحويل ٦,٠٠٠ مليون ريال سعودي من الاحتياطيات العامة إلى رأس المال المدفوع عبر توزيع سهمين منحة لكل ثلاثة أسهم. وبلغت حقوق المساهمين (عدا أرباح الأسهم النهائية المقترحة) ٢٨,١٨١ مليون ريال سعودي في نهاية العام، أي بزيادة قدرها ١٧,٤ بالمائة. ونتيجة لذلك، بلغ معدل كفاية رأسمال المصرف ٢٥,١ بالمائة، مما يعزز قوة البنك المالية وقدرته على دعم النمو مستقبلاً.

ويؤسفني أن أبلغكم بوفاة السيد صالح عبدالله النعيم عام ٢٠٠٧، فقد كان رحمه الله عضواً بارزاً في مجلس الإدارة وعضواً في لجنة إدارة المخاطر. وبالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين في البنك الأهلي التجاري، أتقدم بأحر التعازي لذويه وأقدر عالياً دوره الكبير في تطور هذا البنك.

وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أنتهز هذه الفرصة لرفع أسمى آيات التقدير لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. كما أرفع جزيل الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران المفتش العام، وإلى كافة وزراء الحكومة على دعمهم المتواصل للقطاع المصرفي السعودي. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى وزارة المالية، ووزير التجارة والصناعة، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية على توجيهاتهم ومساعدتهم طوال العام.

وفي الختام، أتوجه بالشكر إلى مساهمينا على دعمهم المتواصل لنا وإلى عملائنا الذين يمثلون عماد النمو والازدهار للبنك الأهلي التجاري. كما أعرب عن خالص تقديري لجميع موظفينا على تفانيهم المستمر ومهنيتهم الرفيعة في بيئة عمل مليئة بالتحديات دوماً.

والله ولي التوفيق.

عبدالله سالم باحمدان
رئيس مجلس الإدارة

عبدالله محمد نور رحيمي

عضو لجنة المخاطر
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

رئيس هيئة الطيران المدني، عضو مجلس إدارة الخطوط الجوية العربية السعودية، عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للائتمان بالبنك السعودي للتسليف، عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة بشركة إسمنت الشرقية والشركة الوطنية للتأمين التعاوني، عضو المجلس الإستشاري للمعهد السعودي لتطوير أصحاب العمل وأكاديمية الطيران السنغافورية، عضو مجلس إدارة الشركة العربية السعودية التركية للاستثمار.

عبدالعزيز إبراهيم العمر

عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الائتمان
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

مستشار مالي بصندوق الاستثمارات العامة، عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ببنك ستوسيد التونسي، عضو لجنة المراجعة بشركة الإتصالات السعودية.

عبدالله يحيى المعلمي

عضو لجنة المراجعة
عضو لجنة المخاطر

سفير المملكة العربية السعودية لدى بلجيكا، رئيس مكتب دار المعلمي للإستشارات، مستشار بمجموعة العليان، أمين محافظة جدة (سابقاً)، رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعة والتجارة بجدة (سابقاً)، عضو مجلس الشورى (سابقاً).

فؤاد محمد نور أبو منصور

عضو لجنة المراجعة

الرئيس التنفيذي لشركة أنظمة الاتصالات الدولية، عضو اللجنة السعودية السورية، عضو اللجنة السعودية الألمانية، نائب وزير البرق والبريد والهاتف (سابقاً)، عضو مجلس الشورى (سابقاً) .

أعضـاء مجلس الإدارة

عبدالله سالم باحمدان

رئيس مجلس الإدارة
رئيس اللجنـة التنفيذية
رئيس لجنـة الائتمـان
رئيس لجنـة المخـاطر
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

عضو مجلس إدارة شركة الغـاز والتصنيع الأهلية، عضو مجلس إدارة شركة إسمنت اليمامة السعودية المحدودة، عضو مجلس إدارة الشركة السعودية للبتروكيماويات، عضو مجلس إدارة المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، عضو مجلس إدارة مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر.

مطلق عبدالله المطلق

عضو اللجنـة التنفيذية
عضو لجنـة الائتمـان

رئيس مجموعة شركات المطلق، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر.

عبدالله محمد الغليقة

عضو لجنـة المراجعة
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

عضو مجلس الشورى، محافظ المؤسسة العـامة لتحلية الميـاه المالحة (سـابقاً).

عبدالعزيز عبدالله الزيد

عضو اللجنـة التنفيذية
عضو لجنـة الائتمـان

مسـاعد محـافظ المؤسسـة العـامة للتأمينات الإجتماعية، عضو مجلس الإدارة واللجنـة التنفيـذية لشـركة إسمنت القصيم، رئيس مجلس إدارة مركز غرناطة.

قيمنـا الجوهرية ترتكز على الموظفين، العمـلاء والتنفيذ الفعال.

الموظفون

نحن نصر على الإستقامة الشخصية
نحن ندرك ونثمن العمل بروح الفريق والتعاون الفعال
نحن نمارس الإتصال المفتوح
نحن نلتزم بالتعليم وتطوير الذات
نحن نكافئ الأداء المتميز
نحن نمارس التفويض والتمكين

العمـلاء

نحن نتكيف مع السوق وتقودنا تطلعات عملائنا
نحن نقدم خدمة مميزة للعملاء
نحن نتوقع إحتياجات العميل ونلبيها أفضل من المنافسين
نحن نحافظ على السرية المطلقة

التنفيـذ

نحن نصر على الإتقان في كل ما نقوم به
نحن نصر على تحمل المسؤولية والمحاسبة
نحن نرفض التراخي وندرك أهمية الوقت
نحن نطور إنتاجيتنا باستمرار
نحن نطالب المدراء أن يكونوا قدوة لمرؤوسيهم

البنك الأهلي التجاري هو مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً

مهمتنا أن نصبح:

الرواد في الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد
من خلال التفوق في جودة الخدمة، توفير الراحة، والإبتكار من أجل تحقيق أقصى درجات الرضا لدى العميل

الرواد في التمويل الشخصي
من خلال التفوق في إدارة المخاطر، الحلول التسويقية المبتكرة، الإنتشار والقدرة على التنفيذ

الإختيار الأفضل لتقديم الحلول المالية للشريحة المستهدفة من عملاء المؤسسات والشركات
من خلال التفوق في إدارة المخاطر، المنتجات المبتكرة، السرعة وجودة الخدمة

الرواد في إدارة الثروات
من خلال التفوق في تقديم إستشارات موثوقة ترتكز على الخبرة، باقة متكاملة من المنتجات وجودة الخدمة

بيت الإستثمار الأول إقليمياً
من خلال التفوق في الأداء، الإبتكار والتسوق

التوسع جغرافياً في الأسواق المستهدفة

يسعى البنك الأهلي التجاري إلى تعظيم العائد الإجمالي على حقوق المساهمين ودعم تنمية الوطن

تقرير الرئيس التنفيذي

تركزت أولوياتنا الرئيسية عام ٢٠٠٧م على تنمية الأعمال الرئيسية للبنك، ومتابعة فرص النمو الجديدة وتعزيز استثمارنا في عوامل الدعم الاستراتيجية. وفي هذا السياق، يسعدني أن أبلغكم أننا تمكنا بنجاح من الاستحواذ على حصة في السوق تشمل مختلف جوانب العمل المصرفي الأساسية، والارتقاء بمستوى رضا العملاء، وتوسيع نطاق أنشطتنا.

انسجاماً مع استراتيجيتنا المعتمدة، تركزت أولوياتنا الرئيسية عام ٢٠٠٧ على تنمية الأعمال الرئيسية للبنك، ومتابعة فرص النمو الجديدة وتعزيز استثمارنا في عوامل الدعم الاستراتيجية. وفي هذا السياق، يسعدني أن أبلغكم أننا تمكنا بنجاح من الاستحواذ على حصة في السوق تشمل مختلف جوانب العمل المصرفي الأساسية، والارتقاء بمستوى رضا العملاء، وتوسيع نطاق أنشطتنا.

كما أن استمرار ارتفاع أسعار النفط مقروناً بالطلب القوي وسياسات الاقتصاد الرشيدة أوجدت ظروفاً مواتية في السوق السعودية. بيد أن القطاع المصرفي تأثر عام ٢٠٠٧ بأثر التموج الناتج عن التراجع الذي شهده العام المنصرم سوق الأسهم السعودية والاضطراب في أسواق الائتمان الدولية. وقد تجلى هذا في حصول تراجع يسير في صافي الدخل، رغم أن البنك الأهلي التجاري كان أداؤه جيداً بالمقارنة مع القطاع المصرفي ككل.

تتجسد رؤيتنا التي نصبو إلى تحقيقها في أن نصبح مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً. ولتحقيق هذه الغاية يتعين علينا أن نعزز ريادتنا للسوق المحلية ومواصلة التوسع في الأسواق الإقليمية. ويعتمد تحقيق استراتيجيتنا على ثلاث أولويات هي خدمة العملاء والابتكار في تقديم الخدمات والتوسع الدولي.

وتتجلى خدمة العملاء من خلال التميز في التعامل مع العملاء عند كل نقاط الإتصال بالإضافة لتوسيع نطاق منتجاتنا والارتقاء بقنوات التوزيع إلى أعلى المستويات. أما الإبتكار فينصب على تحقيق الريادة في كل ما نقدمه من منتجات وخدمات تستهدف إستقطاب شرائح جديدة من العملاء، ويدعمنا في ذلك قنوات توزيع بأرقى المستويات.

ويتركز التوسع الدولي على القيام بعمليات شراء واستحواذ في الأسواق الإقليمية ذات الفرص الاستثمارية الجذابة، مستخدمين في ذلك القدرات المميزة للبنك الأهلي التجاري على استحداث قيمة.

ولقد اجتزنا خلال عام ٢٠٠٧ عدة مراحل محورية هامة في طريقنا نحو تحقيق هذه الأهداف. فبدأت شركة الأهلي المالية عملياتها ككيان مستقل، وأصبحت أول شركة تابعة لبنك سعودي ترخص من هيئة السوق المالية. وعلى هذا الأساس قمنا بتوقيع اتفاقية رسمية للشراكة مع جولدمان ساكس إنترناشيونال، مشكلين بذلك تحالفاً استراتيجياً لقدرات متميزة عالمياً ستمكننا بعون الله تعالى من تحقيق الريادة في هذا القطاع الهام من السوق.

ودخلنا سوق التأمين لأول مرة من خلال شركة الأهلي للتكافل، التي أقمناها كمشروع مشترك مع مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة FWU Group الألمانية. وبعد إكمالها للطرح العام الأولي للأسهم الجديدة، أدرجت شركة الأهلي للتكافل في سوق الأسهم السعودية. واحتفظ البنك الأهلي التجاري بحصة نسبتها ٣٠ بالمائة من أسهم الشركة وسيعمل كموزع وحيد لمنتجات الشركة.

وفي إطار سعينا الحثيث للدخول إلى الأسواق العالمية، أجرينا مفاوضات ناجحة لشراء ٦٠ بالمائة من أسهم بنك Türkiye Finans Katilim Bankasi والتي أتاحت للبنك الأهلي التجاري التحكم بواحد من أكبر مصارف التمويل "بالمشاركة" في تركيا. وستمنح إمكانات البنك الأهلي التجاري بنك Türkiye Finans دفعة قوية إلى الأمام تمكنه من توسيع نطاق المنتجات والخدمات التي يقدمها إلى الشركات والأفراد.

كما اشترى صندوق أوريكس للأسهم الخاصة الإقليمية التابع لشركة الأهلي كابيتال ٣٠ بالمائة من شركة إتش سي للأوراق المالية والاستثمار المصرية و٢٠ بالمائة من شركة "اتش بي جي" القابضة العاملة في مجال الأسهم الخاصة والتي تتخذ دبي مقرا لها، وهو ما يزيد من قوة حضورنا الإقليمي وقدرتنا على خدمة المستثمرين.

بناء القدرات

واصلنا خلال عام ٢٠٠٧ ضخ استثمارات كبيرة لتطوير مواردنا البشرية وتعزيز الفعالية التنظيمية، على نحو يوجد لنا أرضية ثابتة للانطلاق نحو طموحاتنا على المدى الطويل. وما تزال إدارة الموارد البشرية تمثل أولوية رئيسة لنا ويبقى تركيزنا منصبا بقوة على تطوير المواهب المتميزة. وقمنا بإجراء مراجعة شاملة لرأسمالنا البشري بناءً على الأداء والإمكانيات، لتحديد المواهب المتفوقة والتخطيط لتطوير مسيرتهم المهنية. وتم تنفيذ أنظمة تدريبية لبناء قدرات إدارية وقيادية لكل قطاع وقسم ودائرة، مع توفير مركز تدريب لغايات محددة مختص لتعزيز المهارات الجوهرية.

وواصلنا من خلال برنامجنا الخاص باستقطاب الخريجين، العمل على اجتذاب المواهب الفذة المتخرجة من الجامعات المحلية والدولية، حيث تم تعيين ١٠٠ متقدم جديد خلال العام، كما توفر لنا علاقتنا القوية بالمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال "INSEAD"، إحدى أبرز كليات الإدارة في العالم، فرصة للوصول إلى أفضل البرامج التطويرية. كما قمنا فعلاً للسنة الثانية على التوالي بإرسال مجموعة من الموظفين لخارج البلاد لحضور برامج تدريب إدارية متقدمة في معهد "INSEAD".

تتجسد رؤيتنا التي نصبو إلى تحقيقها أن نصبح مجموعة الخدمات المالية الرائدة في المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية يتعين علينا أن نعزز ريادتنا للسوق المحلية ومواصلة التوسع في الأسواق الإقليمية. ويعتمد تحقيق استراتيجيتنا على ثلاث أولويات هي: خدمة العملاء والابتكار في تقديم الخدمات والتوسع الدولي.

الخدمات المصرفية التجارية...

ساهم الاقتصاد المحلي المزدهر وما رافقه من ارتفاع مستويات الاستثمار في البنية التحتية في تحقيق نمو بارز في أنشطة إقراضنا للشركات. فقد حجزت مجموعة التمويل الخاصة التابعة للبنك، والتي أسست لدعم مشاريع التنمية الكبيرة، معاملات تبلغ قيمتها تقريباً ١٠ مليار ريال سعودي في قطاعات البتروكيماويات والمياه والكهرباء والنفط والغاز والحديد الصلب. كما قام البنك بدور المنسق الرئيسي المفوض والضامن في سبع صفقات.

وفي قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة، تمثل هدف البنك الأهلي التجاري في توسيع نطاق نشاطه في هذا القطاع الهام، مما أدى إلى زيادة عدد العملاء بشكل ملحوظ، حيث ركزنا على تلبية كامل الاحتياجات المصرفية للعملاء وتأمين سرعة الحصول على الائتمان إضافة إلى طائفة واسعة من أدوات الأعمال والمعلومات والتحليلات السوقية والفرص التي تساعد الشركات على الازدهار والنمو.

كما لعب البنك دوراً نشطاً في دعم برنامج الكفالة الحكومي لتمويل المشاريع الجديدة والشركات الناشئة. ولقد حققنا الريادة سلفاً من حيث عدد العملاء ومستوى الدعم المالي المقدم.

وشهد هذا العام مشاركة شركة الأهلي المالية في ٢٢ عملية طرح أولي عام لأسهم جديدة وإصدار حقوق اكتتاب، بما يمثل ٨٥ بالمائة من جميع هذه المعاملات في المملكة. وكنا أيضاً السباقون بإدارة ثمانية من عمليات الطرح الأولية العامة لأسهم جديدة. وكان من بين هذه العمليات إدراج أسهم الشركة المتحدة الدولية للمواصلات، والذي عملنا فيه كمستشار مالي ومدير رئيس لسجل الاكتتاب. وتم إنجاز تفويضين استشاريين وثالث في عمليات الدمج والشراء.

إدارة الاستثمارات...

شكّلت انطلاقة شركة الأهلي المالية واتفاقية الشراكة التي أبرمناها مع جولدمان ساكس إنترناشيونال منعطفاً هاماً في مساعينا الرامية كي نصبح بيت الاستثمار المفضل في المنطقة. كما حققنا عام ٢٠٠٧ إنجازات بارزة في كل قطاعات عمل الشركة: إدارة الأصول، وخدمات الاستثمار، والوساطة، والخدمات المصرفية الاستثمارية.

وأصبح لدى العملاء الآن طرق أفضل للحصول على الاستشارات والخدمات الاستثمارية من مركز جامع لتلبية جميع الاحتياجات عبر مفهومنا الجديد "متجر داخل متجر" "shop within a shop"، الذي تم إطلاقه تدريجياً في عدد مختار من صالات "وسام الأهلي" حيث يتواجد خبراء من شركة الأهلي المالية لتقديم مهاراتهم وخبراتهم. وازدادت حصتنا من سوق الوساطة في الأوراق المالية خلال العام، لاسيما في التداول الإلكتروني، على أثر التطورات الكبيرة في عروضنا. ولتوفير المزيد من التغطية الإقليمية لعملائنا، أضفنا أسواقاً جديدة في الوساطة الدولية تضم مصر والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وسلطنة عُمان.

ولتوفير خيارات استثمارية أفضل للعملاء، أنشأنا عام ٢٠٠٧ أول صندوق عقاري دولي في العالم متوافق مع الشريعة الإسلامية، إضافة إلى ثلاثة صناديق استثمار مشتركة جديدة. إضافة إلى ذلك، قامت شركة ايست جيت "Eastgate" – وهي شركة للاستثمار في أسهم الملكية الخاصة تابعة لشركة الأهلي المالية تم تأسيسها حديثاً – بإطلاق ثلاثة صناديق جديدة تغطي الأسواق العقارية في دول مجلس التعاون وسوق الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأسواق الناشئة في العالم.

وحافظت شركة الأهلي المالية على ريادتها للصناديق المشتركة وصنفت ضمن العشرة بالمائة الأولى في أداء صناديق التحوط الدولية والإقليمية.

استحداث القيمة

يتجلى نجاح أدائنا خلال العام في استمرار قوة مؤشراتنا الرئيسية. وبالرغم أن صافي الدخل تراجع بنسبة ٤,١ بالمائة من ٦,٢٧٣ مليون ريال سعودي إلى ٦,١٠٦ مليون ريال سعودي، فأن الرقم المحقق خلال عام ٢٠٠٦ قد تضمن ربحاً لمرة واحدة من استثمارات لغير أغراض المتاجرة قدره ٦٣٣ مليون ريال سعودي. وباستثناء المكاسب / الخسائر الرأسمالية، نجد أن صافي الدخل ازداد بنسبة ٧,٣ بالمائة من ٥,٦٤١ مليون ريال سعودي عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٠٥٣ مليون ريال سعودي عام ٢٠٠٧.

وارتفع دخل التشغيل بنسبة ٦,٤ بالمائة ليبلغ ٩,٨٨٢ مليون ريال سعودي، مما مكن البنك من المحافظة على معدلات ربحيته المرتفعة. وكان هامش الربح (أي نسبة صافي الأرباح إلى دخل العمليات التشغيلية) ٦١,١ بالمائة، وتضاعفت نسبة الدخل إلى النفقات (باستثناء المخصصات) لتبلغ ٣,٤؛ أما متوسط العوائد على الأصول فكان ٣,٣ بالمائة.

وباستثناء حصص الأقلية يكون العائد على متوسط حقوق المساهمين ٢٢,٥ بالمائة ووصلت أرباح السهم إلى ٤,٠١ ريال سعودي.

وفي عام ٢٠٠٧ أيضاً، ازداد عدد موظفي البنك ٨٠٠ شخص ليبلغ مجموعهم ٥,٤١٢ موظفاً، مع التركيز بقوة على سياسة السعودة التي بلغت نسبتها ٨٧,٧ بالمائة.

كما واصلنا الاستثمار في تطوير إدارة المخاطر التي تُعد أحد العوامل المحورية الداعمة التي تمكننا من اغتنام فرص النمو. وتضمنت هذه التطورات نظاماً لإدارة فقدان البيانات التشغيلية في سائر أرجاء البنك، إلى جانب خطط طوارئ وتجهيزات لاستمرارية العمل. وفي نفس الوقت، أكملنا الاستعدادات لتلبية متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي للالتزام بمعايير بازل ٢ وتعزيز حوكمة المخاطر.

لقد عملنا على إعادة تنظيم "الجودة" كمبادرة تشمل كامل نطاق البنك مع تطبيق القدرات الإدارية الفاعلة "Lean Management" ومعايير "Six Segma" المتعلقة بالجودة سعياً نحو دعم عملية التطوير المتواصلة. وتركز اهتمامنا بالدرجة الأولى على تقديم جودة شاملة لتعزيز سرعة ودقة المعاملات. وللمساعدة على تحقيق هذه الغاية، قمنا أيضاً بتحسين إجراءات المكاتب الخلفية للعمليات من خلال اعتماد قاعدة تقنية معلومات متدرجة ومرنة، وتوحيد النظم ومركزة الوظائف التشغيلية. وتمثل الأنظمة الفعاله عاملاً جوهرياً لأداء البنك. ولذلك قمنا عام ٢٠٠٧ بتنفيذ سلسلة من التطورات تضمنت إنشاء قنوات إلكترونية جديدة وتعديل كافة القنوات للتوافق مع نظام "سداد" الوطني الجديد للدفع، وتعزيز النظم ودعم المعاملات عبر الشبكة الإلكترونية. كما أن رفع أداء أنظمة البيانات الداخلية للحصول على آراء عملائنا بصورة أفضل مكننا من تقسيم شرائح السوق والعملاء بشكل أفضل.

وفي عام ٢٠٠٧ تأكدت ريادتنا في العديد من المجالات المصرفية ومنها الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث حصلنا على لقب أفضل مصرف إسلامي في الشرق الأوسط من مجلة الأعمال العربية. كما اعتبر البنك الأهلي التجاري أفضل مقدم للخدمات البنكية الخاصة في المملكة العربية السعودية من قبل مؤسسة يوروموني، وفاز بجائزة أفضل خدمة تداول إلكترونية في منطقة الخليج. كما حصلنا على جائزة النخبة "إليت" من بنك جي بي مورجن تشيس "JP Morgan Chase" تقديراً لتفوقنا على مدى عشر سنوات في تنفيذ عمليات الخزينة.

تلبية حاجات العملاء

الخدمات المصرفية للأفراد...

واصل البنك تركيزه على جودة الخدمات عام ٢٠٠٧ وأظهرت أبحاث مستقلة حدوث تطورات ملحوظة في مستويات رضا العملاء. وقد جاء هذا عقب تشكيلنا مجموعة خاصة لإدارة العملاء من أجل تنفيذ ومراقبة برامج العملاء بناء على الحاجات الخاصة لكل شريحة من شرائح العملاء. وقد تجلى هذا في برنامج وسام الأهلي الذي أعيد إطلاقه عام ٢٠٠٧ وتوسعته ليغطي أكثر من ٨٠ صالة في سائر أنحاء المملكة.

ولتوسيع نطاق أعمالنا وتوفير السبل للمزيد من العملاء، تم عام ٢٠٠٧ افتتاح فروع جديدة ليبلغ مجموع الفروع ٢٦٤ فرعاً، إضافة إلى ثلاثة مراكز تمويل جديدة. وعلاوة على ذلك، توسعت شبكة أجهزة الصراف الآلي بواقع ١٠٠ صراف لتبلغ ١,١٨٠ صرافاً وازدادت أجهزة نقاط البيع بنسبة ٣٠ بالمائة ليبلغ مجموعها ١٠,٧٥٠ جهازاً.

وقمنا بافتتاح مكتب إقليمي جديد في الرياض، مما يعزز خدماتنا ويدعم التوسع المستمر في المنطقة الوسطى، كما تم إطلاق عملية التشغيل التجريبي لصيغتنا الجديدة من مراكز الخدمات المصرفية السريعة "Express Store" في الرياض.

وطورنا خدمتنا لعملاء تمويل السيارات عبر التوسع في توفير خدمة الأهلي لتأجير السيارات المنتهي بالتمليك في نقاط الشراء. كما أننا طبقنا نموذجاً مشابهاً على المنتجات ذات الأمد الطويل، حيث أن طرحنا لبرامج جديدة بالاشتراك مع محلات تجارية رائدة يوفر لعملائنا نفس الراحة والسهولة عند شرائهم لقطع الأثاث والأجهزة الإلكترونية. وأطلقنا أيضاً تشكيلة من منتجات التمويل السكني المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ولإضفاء مزيد من القيمة للعروض التي نوفرها لعملائنا، قمنا بطرح الجيل الثاني من برنامج ولاء العملاء الذي يوفر تشكيلة واسعة من المزايا، إذ أصبح بمقدور العملاء الآن كسب قيمة نقدية على كافة مشتريات البطاقات الائتمانية والحصول على مكافآت إضافية عند شرائهم من أكثر من ٣٠ محلاً تجارياً.

الإدارة التنفيـذية

الصف العلوي، من اليمين:

عبدالكريم أسعد أبوالنصر
الرئيس التنفيذي

فيصـل عمـر السقـاف
المسؤول المالي الأول

الشريف خالد مالك الغالب
مدير قطاع الأفراد

الصف الوسطي، من اليمين:

عـادل صـالح الحـوار
مدير قطاع تمويل الأفراد

أمين موسى العفيـفي
مدير قطاع الشركات

الصف السفلي، من اليمين:

سعود شفيق الصبان
مدير إدارة الموارد البشرية

دونـالد باول هيل
مدير قطاع المسـاندة

عبدالرزاق محمد الخريجي
مدير مجموعة تطوير المصرفية الإسلامية

تقرير الرئيس التنفيذي

وازداد صافي العمولات الخاصة بنسبة ١٤,٢ بالمائة فوصل إلى ٦,٤٩٢ مليون ريال سعودي، وذلك نتيجة التوسع في أنشطة الإقراض والاستثمارات. وارتفع الدخل من خدمة الدخل الناتج عن التقييم العادل للأدوات المالية (لاسيما من استثمارات صناديق التحوط المدارة خارجياً) بواقع ٣٨٩ مليون ريال سعودي، لتوازن بذلك الانخفاض البالغ ١٣٨ مليون ريال سعودي في دخل رسوم الخدمات المصرفية.

وفي عام ٢٠٠٧ استرد البنك ٢٣٠ مليون ريال سعودي من الديون المشكوك بتحصيلها والديون المعدومة. وازداد صافي مخصص خسائر الائتمان بواقع ١٠٧ مليون ريال سعودي ليبلغ ٦٦١ مليون ريال سعودي. كما تم تخصيص ٢٦٩ مليون ريال سعودي لقاء ضعف الأصول المالية الأخرى.

ونما إجمالي الأصول بنسبة ٣٤ بالمائة ليبلغ ٢٠٨,٧١٧ مليون ريال سعودي ويعود الفضل في ذلك بالدرجة الأولى إلى نمو الاستثمارات التي ازدادت بواقع ٢٧,٦١٠ مليون ريال سعودي (أي بنسبة ٤٧,٦٪) لتبلغ ٨٥,٦٠٤ مليون ريال سعودي. وارتفع صافي القروض والسلف بواقع ١٠,٦١٠ مليون ريال سعودي (أي بنسبة ١٣,٧٪) ليبلغ ٨٧,٨٥٤ مليون ريال سعودي. وازدادت ودائع العملاء بنسبة ٢١,٦ بالمائة، من ١١٧,٤٩٩ مليون إلى ١٤٢,٨٢٥ مليون ريال سعودي. كما ازدادت حقوق المساهمين بنسبة ١٧,٤ بالمائة، من ٢٣,٩٩٩ مليون إلى ٢٨,١٨١ مليون ريال سعودي بعد توزيع أرباح الأسهم البالغة ١,٣٥٠ مليون ريال سعودي. وقد منح البنك معدل كفاية رأسمال نسبته٢٥,١ بالمائة، وهو مؤشر قوي على قدرة البنك الأهلي التجاري على المحافظة على نموه على المدى الطويل.

المسؤولية الإجتماعية للبنك

ندرك أن الثقة والدعم اللذين يمنحنا إياهما المجتمع يمثلان جزءاً لا يتجزأ من حقيقة نجاح البنك الأهلي التجاري. وفي هذا الإطار جاء توسيع البنك خلال عام ٢٠٠٧ للأنشطة التي يقوم بها في نطاق مسؤوليته الاجتماعية كمؤسسة من خلال مجموعة متنوعة من البرامج المخصصة تتمحور حول أربعة جوانب هي فرص العمل، والتعليم، والصحة، والقضايا الاجتماعية.

وخلال عام ٢٠٠٧ سجل ٢٢٢ شخص في برنامج الأهلي لفرص العمل التابع لنا وتمكنوا من الحصول على وظائف لدى عدد من الشركات المحلية؛ وأكمل ٣٠٧ شخص دورة "كيف تبدأ مشروعك الصغير"؛ وتمكنت ١٥٠ سيدة من إقامة أعمالهن الخاصة بعد إكمالهن لدورة "كيف تبدئين عملك التجاري من المنزل". وإجمالاً استفادت ٧٢٥ عائلة من برنامج "الأسر المنتجة". وفي إطار برنامج الأهلي للتعليم، تم تقديم خمس منح دراسية لتمكين الطلاب – ذكوراً وإناثاً – من إكمال دراساتهم العليا، وتم تأسيس خمسة معامل للحاسب الآلي في بعض الجامعات. ووفر برنامج الأهلي للصحة ٦٥ وحدة لغسيل الكلية من خلال وزارة الصحة وجمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي، كما قدم برنامج الأهلي للجمعيات الخيرية الدعم لثلاثمائة وسبع وثلاثين جمعية خيرية مرخصة.

واستمر البنك الأهلي التجاري في تقديم الرعاية والتبرعات التي استفادت منها مئات المؤسسات وآلاف الأفراد، وإنه لمن دواعي فخرنا أن عددا من موظفينا قاموا بقدر كبير من العمل التطوعي لتلبية مجموعة من الحاجات الاجتماعية.

شكر وتقدير

بالنيابة عن فريق الإدارة في البنك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى السادة المساهمين على ما قدموه من دعم والتزام لتحقيق رؤية البنك الأهلي التجاري، وإلى مجلس الإدارة على آرائهم الحصيفة وتوجيههم المتواصل لإدارة البنك.

وما كان للإنجازات التي شهدها عام ٢٠٠٧ أن تتحقق إلا بفضل من الله سبحانه وتعالى ثم ولاء عملائنا ودعم مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، الذين أعرب لهم عن خالص امتناني الشخصي. وسنبقى على التزام كامل بالعمل على رفع مستوى جودة خدماتنا لتلبية حاجات عملائنا وبما يفوق تطلعات مساهمينا.

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر لكافة موظفي البنك على مثابرتهم وعملهم الجاد خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وأتطلع قدماً إلى مواصلة البناء على إنجازاتنا وتعزيزها ونحن ندخل عام ٢٠٠٨.

عبدالكريم أسعد أبوالنصر
الرئيس التنفيذي

الدين العام

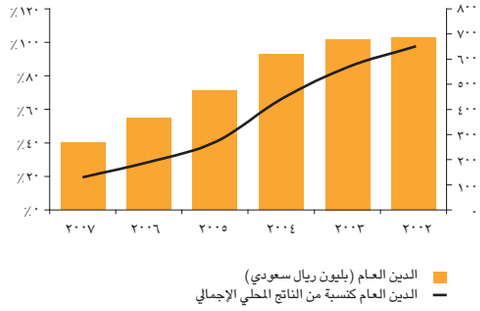

التغير في النقد (ن ١) ومعدل التضخم

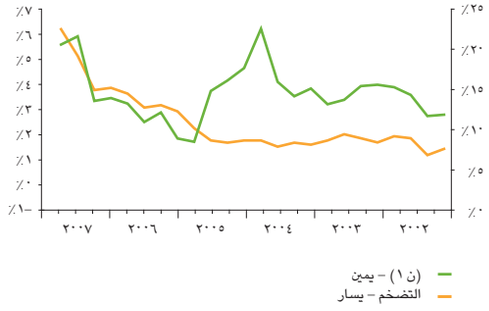

وفي الأساس يعزى هذا التوسع في النقد إلى المحفزات المالية الحكومية المباشرة وغير المباشرة، مما أدى إلى الزيادة الكبيرة في الاحتياطيات الفائضة للبنوك. كما أن وفرة السيولة أتت نتيجة (١) إرتفاع عوائد الصادرات غير النفطيّة، (٢) تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، (٣) والزيادة الكبيرة في الائتمان للقطاع الخاص. إضافة إلى أن رغبة الشركات القوية في الاقتراض عزز انتعاش نمو الائتمان المصرفي في العام ٢٠٠٧م، مما رفع إجمالي مطلوبات المصارف على القطاع الخاص إلى ٥٥٧ مليار ريال سعودي (١٤٩ مليار دولار أميركي) أي بنسبة نمو سنوي بلغت ٢٠,٦٪.

لقد تعزز ذلك بسبب السياسات النقدية التوسعية، وزيادة متطلبات تمويل المشاريع. وفي نفس الوقت، ارتفع معدل نمو الطلب على النقد كما يستدل عليه من مؤشر (ن١: الودائع الجارية + النقد المتداول) بنسبة ٢٣,٦٪، ليشير بذلك إلى تدني قيمة الفرصة من الاحتفاظ بالنقد، الأمر الذي يرجع إلى انخفاض نسبة العائد على أسعار الفائدة الفعلي وحركة النشاط العالية التي شهدتها سوق الأسهم خلال نهاية العام.

من ناحية أخرى، تسارعت معدلات نمو التضخم في المملكة لتصل إلى ٦,٥٪ في عام ٢٠٠٧م، وهو أعلى مستوى لها منذ أكثر من ١٢ عاماً. وعلى الصعيد المحلي، ساهم ارتفاع الطلب الكلي المحلي الذي يحركه الإنفاق العام والخاص، ونمو الائتمان للقطاع الخاص، وارتفاع معدلات السيولة، ومحدودية العرض في سوق الإسكان في ارتفاع معدلات التضخم.

وعلى الصعيد الخارجي فإن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، والأجهزة والمعدات الرأسمالية، والمواد الخام الأولية؛ وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ علاوة على انخفاض قيمة الدولار الأميركي (وبالتالي انخفاض الريال السعودي) مقارنة مع العملات الأساسية الرئيسية الأخرى في عام ٢٠٠٧م، كانت جميعها أكثر المصادر المسببة للتضخم. ففي العام ٢٠٠٧م انخفضت قيمة الريال السعودي بنسبة ٩,٥٪ مقابل اليورو و٦,٤٪ مقابل الين الياباني. كما وأن انخفاض قيمة الريال السعودي خفّض قدرته الشرائية بشكل ملحوظ، مما رفع كلفة فاتورة واردات البلاد، وفي النهاية انعكس ذلك على مؤشر كلفة المعيشة لسلة السلع والخدمات.

إن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تمت على نطاق واسع خلال السنوات الأخيرة أدى بشكل ملحوظ إلى تحسن في بيئة العمل السعودية وكذلك جاذبيتها لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وبحسب تقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠٧م، والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن المملكة تعتبر ثاني أكبر دولة تستقبل الاستثمارات الخارجية المباشرة في غرب آسيا بعد تركيا، بإيرادات بلغ مجموعها ١٨ مليار دولار أميركي (أي بزيادة ٥١٪ عن العام ٢٠٠٥م). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير "تنفيذ الأعمال ٢٠٠٨م" الصادر عن البنك الدولي صنّف المملكة في المرتبة ٢٣ بين ١٧٨ دولة في سهولة تنفيذ الأعمال.

وبالرغم من التصحيح الحاد في سوق الأسهم الذي شهده عام ٢٠٠٦م، إلا أن الأسس القوية لاقتصاد المملكة قد عززت انتعاش السوق ليرتفع بنحو ٤١٪ في عام ٢٠٠٧م.

كما وأن اتساع السوق تعزز كثيراً من خلال ٢٣ اكتتاباً عاماً أولياً جرى في العام الماضي. وبلغت نسبة الزيادة في الاكتتاب على إجمالي رأس المال المطلوب بمقدار ٤,٢ ضعفاً والبالغ ١٧,٨ مليار ريال سعودي (٤,٧ مليار دولار أميركي)، ما يُظهر بوضوح رغبة المستثمرين في الاكتتابات الأولية. وكان الانتعاش مدعوماً أيضاً بتحرير السوق الذي تعزز بشكل كبير في العام ٢٠٠٧م.

وفي محاولة لإعادة ثقة المستثمرين، أدخلت هيئة سوق المال السعودية عدداً من الإصلاحات الهامة من بينها: مبدأ المعاملة بالمثل لمواطني دول مجلس التعاون، السماح للوافدين المقيمين بشكل قانوني في المملكة المتاجرة بالأسهم باستثناء الاكتتابات الأولية، ومنح حق التصويت في اجتماعات الجمعيات العمومية، والتقدم لمراكز العضوية في مجالس الإدارة، بالإضافة إلى السماح للوافدين غير المقيمين الاستثمار في السوق عبر الصناديق المشتركة.

وعموماً، فإن نفقات الاستثمار الكبيرة كما تتضح في برامج التطوير الضخمة للبنى التحتية في المملكة، كانت أحد محركات النمو الرئيسية في العام ٢٠٠٧م. وما من شك فإن الحكومة السعودية مصرة على تحقيق أهدافها في التنويع الاقتصادي من خلال التخصيص الفعّال لفوائضها المالية. وهكذا، بدأت المملكة الاستثمار في تطوير البنى التحتية، الذي يركز على ممكنات نمو القطاعات الخاصة غير النفطية، خصوصاً التصنيع، والطاقة، والمرافق، والنقل، والاتصالات.

إستعراض للنشاط الإقتصادي السعودي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (مساهمة)

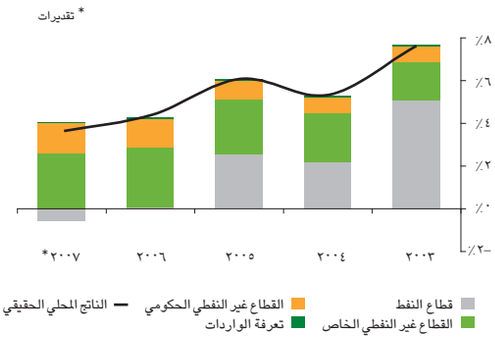

فوائض الحساب الجاري والموازنة العامة

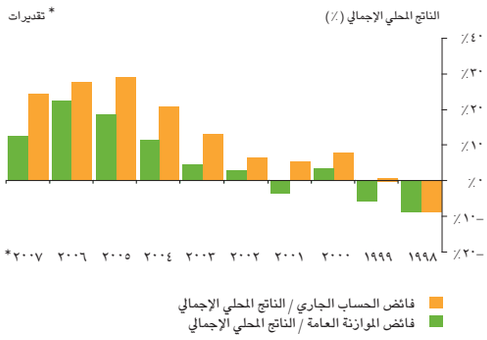

لعب الطلب الخارجي دوراً رئيسياً في تحقيق الانتعاش الذي شهدته المملكة مع بداية العام ٢٠٠٢م، والذي كانت حركة نشاط الصادرات هي محركه الأساسي. إلا أن الطلب المحلي هو الآخر قد أخذ يلعب دوره الآن كمحرك رئيسي للنمو، والذي بدأ يتجلى بوضوح في الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص والاستثمارات الرأسمالية الضخمة. كما أن هذا التحول الهيكلي لا يوسع قاعدة وعمق الاقتصاد السعودي فحسب، بل يحد أيضاً من قابليته للتأثر بالصدمات الخارجية، في الوقت الذي يتم فيه إرساء أسس النمو المستدامة على المدى الطويل.

وقد كان العام ٢٠٠٧م هو العام الثاني على التوالي لنمو القطاع غير النفطي بما يتخطى التعويض في تراجع المساهمة في النمو بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي. فبالرغم من تراجع متوسط مستويات إنتاج النفط الخام بنسبة ٤,٨٪ في العام ٢٠٠٧م كنتيجة لسياسات خفض الإنتاج التي انتهجتها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، فقد نما إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالأسعار الجارية) بنسبة ٧,١٪ ليصل إلى ١,٤١٤ تريليون ريال سعودي (٣٧٧ مليار دولار أمريكي)، مدعوماً بأسعار قياسية للنفط بلغت (٦٨,٤ دولار أميركي / للبرميل – متوسط سعر التصدير من النفط العربي الخفيف)، إضافة إلى النشاط القوي للقطاع الخاص غير النفطي.

إن هذا الأمر قد عزز دخل الفرد في المملكة ليصل إلى ٥٨,٢٨٥ ريال سعودي (١٥,٥٤٣ دولار أميركي) وهو أعلى نسبة سجلها منذ بداية الثمانينات. وعلى أساس الأسعار الثابتة، فإن التقلص السنوي الذي بلغت نسبته ١,٨٪ في القطاع النفطي قد تم تعويضه بالتوسع في القطاع غير النفطي والذي بلغت نسبته ٤٪ خصوصاً في القطاع الخاص. ومن ثم ارتفع إجمالي الناتج المحلي الفعلي بنسبة ٣,٥٪ للعام ٢٠٠٧م (٨٢٧ مليار ريال سعودي)، مما يدلل بوضوح على الدور المتنامي الذي تلعبه الشركات الخاصة في الاقتصاد السعودي.

إن ارتفاع أسعار النفط وما صحبه من إدارة للفوائض المالية الحكومية بصورة تتسم بالحرص، يعتبران من العوامل الرئيسية التي حافظت على قوة الموازنة العامة وميزان الحساب الجاري (ميزان المدفوعات) للمملكة لسنة إضافية. ونجد أن الفوائض المالية التي وصلت إلى ذروتها في عام ٢٠٠٦م بقيت قوية في العام ٢٠٠٧م، حيث بلغت نسبتها ١٢,٦٪ إلى إجمالي الناتج المحلي (١٧٨ مليار ريال سعودي). وقد تحقق ذلك في الوقت الذي ارتفع فيه فائض الحساب الجاري إلى ٣٤٤ مليار ريال سعودي (٩٢ مليار دولار) أو ٢٤,٤٪ إلى إجمالي الناتج المحلي، وذلك بالرغم من الارتفاع الحاد في الواردات والتي ارتفعت بنسبة ٢٠,٥٪ نتيجة تنامي الطلب المحلي. وعلى عكس السياسة المالية الحكومية التي سادت خلال حقبة التسعينات، يبدو أن الحكومة السعودية تحافظ على نسبة نمو شبه ثابتة تصل ما بين ١٣–١٥٪ من الإنفاق السنوي الفعلي، مما يشير إلى تحول هيكلي واضح في السياسة المالية، لتنتقل من نطاق مجموعة تحفيزية قصيرة المدى إلى إطار مستدام طويل الأمد.

لقد انتهجت الحكومة وبشكل واضح "إستراتيجية تحفيز ماليّة غير مباشرة"، وظهر ذلك في (١) الإسراع في سداد الدين العام، والذي انخفض إلى ١٩٪ من إجمالي الناتج المحلي (٢) وزيادة رؤوس الأموال في الصناديق العامة المتخصصة، مثل صندوق التنمية العقارية. وفي الوقت الذي ساهمت فيه الإجراءات الآنفة الذكر في توفير السيولة الضرورية لدعم طفرة الاستثمارات الضخمة، إلا أنها كانت أيضاً العنصر الذي ساهم في زيادة معدلات التضخم. وبحلول ديسمبر ٢٠٠٧م، بلغت إيداعات الحكومة في مؤسسة النقد العربي السعودي ٥١٧ مليار ريال سعودي (١٣٨ مليار دولار أميركي) في الوقت الذي بلغ فيه صافي الأرصدة الأجنبية ١,٢ تريليون ريال سعودي (٣٢٠ مليار دولار أميركي).

وقد أدت التطورات الايجابية في الموازنة العامة والحساب الجاري إلى قيام مؤسسة "استاندرد آند بورز" برفع التصنيف الائتماني السيادي للمملكة إلى مستوى AA– في العام ٢٠٠٧م.

كذلك ساهمت وفرة السيولة في النظام المصرفي في رفع تصنيف الائتمان السيادي للمملكة. فمع نهاية العام ٢٠٠٧م، تسارعت معدلات نمو السيولة المحلية لترتفع الكتلة النقدية الإجمالية (ن٣) بنحو ١٩,٦٪ وهو أعلى مستوى سجلته خلال ثلاث سنوات تقريباً.

إستعراض للنشاط الإقتصادي السعودي

المشاريع حسب مراحل التنفيذ

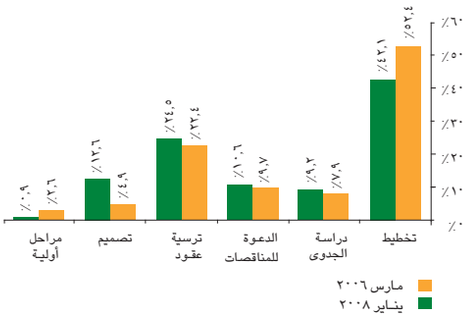

المشاريع حسب القطاع

	إجمالي القيمة (مليون دولار أمريكي)		ترسية العقود	القطاع الخاص وشبه الحكومي	
	مارس ٢٠٠٦	يناير ٢٠٠٨	التكلفة (مليون دولار أمريكي)		النسبة المئوية
البنـــاء	٦٦,٨٤٩	١٧٠,٥٩٦	٢٠,٥٩٢	١٢٣,٠٣٦	٪ ٧٢
الصناعة	٨,٥٨٠	١٩,٤٩٠	٤,٠٨٥	١٩,٤٩٠	٪١٠٠
النفط والغاز	٣٨,٦٦٥	٨١,٤٦٥	٢٣,٥٦٠	٦٧,١٦٣	٪ ٨٢
البتروكيماويات	٥٧,٥٢٠	٧٥,٥٢٥	٢٤,٥٨٥	٧٥,٥٢٥	٪١٠٠
الكهرباء	٢١,١١٠	٣٩,٨٣٠	١٧,٤٢٥	٣٩,٨٣٠	٪١٠٠
المياه والمجاري	٥,٥٣٥	١٣,٩٧٦	٧,٩٨٥	٥,٤٥٣	٪ ٣٩
الإجمـالي	١٩٨,٢٥٩	٤٠٠,٨٨٢	٩٨,٢٣٢	٣٣١,٣٣٥	٪ ٨٣

وفي نهاية يناير ٢٠٠٨م تجاوزت القيمة الإجمالية للمشروعات المعلنة ٤٠٠ مليار دولار أمريكي (١,٥ تريليون ريال سعودي) ما يمثل أكثر من ضعف القيمة للمشاريع المعلنة خلال فترة الـ٢٤ شهراً السابقة.

وعلى الرغم من أن هذه التقديرات لإجمالي المشاريع بالأسعار الجارية، وبالتالي تشمل ارتفاعات الأسعار، إلا أنها في نفس الوقت تعكس حجم المشروعات الضخمة التي تخطط لها المملكة. وتشمل بعض هذه المشروعات الضخمة: مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (٢٣ مليار دولار أميركي)، مجمع رأس تنوره للكيماويات والبلاستيك (٢٥ مليار دولار أميركي)، برنامج أرامكو السعودية للنفقات الرأسمالية على النفط الخام (٥٠ مليار دولار أميركي)، مصافي التّصدير لأرامكو السعودية وشركائها (١٨ مليار دولار أميركي)، مشروعات الشركة السعوديّة للكهرباء للتوسع في توليد الطّاقة (٢٠ مليار دولار أميركي)، ومشروع الجسر البري لهيئة السكك الحديدية السعودية (١٤ مليار دولار أميركي).

وإذا استشرفنا المستقبل، فمن المهم أن نطرح سؤالين هامين: هل سيتم تنفيذ هذه المشاريع بالفعل؟ وفي حال تم تنفيذها، هل ستحقق النمو الاقتصادي الذي يفترض أن يحد من اعتماد المملكة على النفط؟ وفي الوقت الذي قد يكون فيه من المبكر إعطاء حكم قاطع في هاتين المسألتين، غير أن هناك عدداً من المؤشرات التي تمنحنا الشعور بأن طفرة الاستثمارات الحالية ستكون أكثر نجاحاً في تحقيق التنوع الاقتصادي.

أولاً: إن جزءاً مهماً من المشروعات المعلنة قد دخل بالفعل مراحل تنفيذ متقدمة، فإلى يومنا هذا يقدر بأن ٤٨٪ (١٩١,٥ مليار دولار أميركي) من حقيبة المشاريع هي في مرحلة ترسية العقود، أو الدعوة إلى طرح المناقصات، أو في مرحلة التصميم، مقارنة بنسبة ٣٧٪ (٧٣,٤ مليار دولار أميركي) في مارس ٢٠٠٦م.

ثانياً: كان هناك تباطؤ ملحوظ في المشاريع التي يتم إضافتها شهرياً مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وذلك منذ بداية العام ٢٠٠٧م، ونستطيع أن نعزي هذا التباطؤ إلى النقص الحالي في الأيدي العاملة الماهرة، والمواد الأوّليّة، والمقاولين، والتمويل، الأمر الذي تسبب في تجاوز الكلفة وتأجيل بعض المشروعات. وإذا ما أخذنا في الاعتبار محدودية الطاقات الاستيعابية التي تم معرفتها وآثارها التضخمية على الاقتصاد المحلي، فإنه من المتوقع أن تعمل السلطات السعودية على التكيف مع الموارد المتاحة لتنفيذ المشاريع التي هي حالياً في طريقها إلى التنفيذ.

ثالثاً: إن موجة نفقات الاستثمار هذه ستؤدي على الأرجح إلى تأثير أكبر(مضاعف) على الدخل القومي، على عكس الاستثمارات السابقة التي قامت بها الحكومة والتي اتسمت بمحدودية عائد الاستثمار. وعلى الرّغم من استيراد مكونات ضخمة لعدد من المشروعات، وخصوصاً في صناعة البتروكيماويات، النّفط والغاز، تزداد الاستثمارات في القطاعات الأخرى ذات الأثر الداخلي والتي تضم البناء، والنقل، والتخزين، والاتصالات، والتطوير العقاري، والمرافق.

وأخيراً، إن دور القطاع الخاص المتنامي، إن كان على صعيد الاستثمارات المباشرة أو المحلية في إنشاء المشاريع وتخطيطها وتمويلها وتنفيذها، هو عنصر مميّز آخر في طفرة الاستثمار الحالية. ونجد أن المشاريع المشتركة بين القطاع الحكومي والخاص في وتيرة سريعة، إذ تقوم الدولة بتأمين رأس المال الأولي للبدء في تنفيذ المشروعات، في الوقت الذي يركز القطاع الخاص فيه على التمويل والتنفيذ. وهذه الديناميكية الجديدة لا تؤمن الجدوى الاقتصادية فحسب لتلك المشروعات التي وقع عليها الاختيار، ولكن توسع أيضاً قاعدة القطاع الخاص غير النفطي، بينما تخفف العبء المالي عن كاهل الحكومة.

ومع هذا التقدم الملحوظ الذي يدعمه تحفيز مالي من الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر يتسم بالحذر، وأسعار نفط مستقرة فإن النظرة العامة على المدى المتوسط لاقتصاد المملكة تعتبر واعدة.

المملكة العربية السعودية

المركز الرئيسي

البنـك الأهـلي التجـاري
ص.ب ٣٥٥٥
جـدة ٢١٤٨١
المملكة العربيـة السعودية
هاتف: ٤٩٩٩ ٦٤٦ ٢ ٩٦٦+
فاكس: ٢٨٩٨ ٦٤٦ ٢ ٩٦٦+
www.alahli.com

الفـروع المحليـة

المنطقة الوسطى
ص.ب ٢٢٢١٦
الرياض ١١٤٩٥
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٨٧٧ ٤٧٨ ١ ٩٦٦+
فاكس: ٧٥٠٨ ٤٧٢ ١ ٩٦٦+

المنطقة الغربية
ص.ب ٣٥٥٥
جـدة ٢١٤٨١
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٣٣٣٣ ٦٤٩ ٢ ٩٦٦+
فاكس: ٢٤٧٢ ٦٢٧ ٢ ٩٦٦+

المنطقة الشرقية
ص.ب ٥٥٥٨
الدمـام ٣١٤٣٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠٨٨ ٨٣٤ ٣ ٩٦٦+
فاكس: ٥٤٣٣ ٨٣٣ ٣ ٩٦٦+

المنطقة الشمالية
ص.ب ٣٣
القاسم ٥١٤١١
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٥٥١ ٣٢٥ ٦ ٩٦٦+
فاكس: ١٠٢١ ٣٢٥ ٦ ٩٦٦+

المنطقة الجنوبية
ص.ب ٦٠٥
أبهـا
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٦٣٨ ٢٢٤ ٧ ٩٦٦+
فاكس: ٠٣٧٤ ٢٢٥ ٧ ٩٦٦+

الأهلي كابيتال - المركز الرئيسي
ص.ب ٢٢٢١٦
الرياض ١١٤٩٥
المملكة العربيـة السعودية
هاتف: ٣٦٩٦ ٢٧٣ ١ ٩٦٦+
فاكس: ٣٦٩٩ ٢٧٣ ١ ٩٦٦+
www.ncbc.com

الشبكة الدولية

المركز الرئيسي

مملكة البحرين

البنك الأهلي التجاري
برج الدبلومات، المنطقة الدبلوماسية
ص.ب ١٠٣٦٣
المنـامة
البحـرين
هاتف: ٥٣١١٨٢ ١٧ ٩٧٣+
فاكس: ٥٣٠٦٥٧ ١٧ ٩٧٣+

الأهـلي كابيتـال
برج الدبلومات، المنطقة الدبلوماسية
ص.ب ١٠٣٦٣
المنـامة
البحـرين
هاتف: ٥٤٩٧٠٠ ١٧ ٩٧٣+
فاكس: ٥٣٠٦٥٧ ١٧ ٩٧٣+

الجمهورية اللبنانية

شارع رشيد كرامي
فردان بلازا، كورنيش المزرعة
ص.ب ١١-٢٣٥٥
بيـروت
لبنـان
هاتف: ٣٨١ ٧٨٧ ١١ ٩٦+
فاكس: ٧٢٨ ٨٦٧ ١١ ٩٦+

مكاتب التمثيل

المملكـة المتحـدة

ويلنجتـون هـاوس، ١٢٥ ستراند
لنـدن دبليو سي ٢ آر ٠ أي بي
المملكـة المتحـدة
هاتف: ٤١١٥ ٧٤٢٠ ٢٠ ٤٤+
فاكس: ٤١٢٨ ٧٤٢٠ ٢٠ ٤٤+

كوريـا الجنوبيـة

مبنى سي. سي.ام.ام. الطابق التاسع
١٢ يوايدو - دونج، يونج دنج يو- كو
سيـول ١٠-١٥٠
كـوريا الجنـوبيـة
هاتف: ٩٠١١ ٧٨٦ ٢ ٨٢+
فاكس: ٠٣٤٠ ٧٨٦ ٢ ٨٢+

سنغـافورة

رقم ٦ باتري رود، رقم ٠١-١٤
سنغـافورة ٠٤٩٩٠٩
هاتف: ٨٤٩٦ ٢٢٢ ٦ ٦٥+
فاكس: ٨٣٩٦ ٢٢٢ ٦ ٦٥+

تصميـم وطبـاعة أورجـين كوميونيكيشن جـروب

البنـك الأهـلي التجـاري
ص.ب ٣٥٥٥، جـدة ٢١٤٨١
المملكة العربيـة السعودية

www.alahli.com